الحكم النحوى
فيما سمى به

الدكتور
مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمنى
مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين بقنا

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين٠

وبعد :

فإن مما يكثر فى الاستعمال ، ويجرى على الألسنة الأعلام الشخصى منها أو الجنسى، منقوله كانت أو مرتجلة، مفردة كانت أو مركبة، ويختص العلم بخصائص عديدة هذه الخصائص يكتسبها ما يسمى به ويصير علماً أيضاً٠

ويحدث لما يسمى به تغييرات من الصرف أو منع الصرف أو ما يترتب على ذلك من حكم نحوى من إعراب أو بناء ، فكان مجال بحثى وتتبعى لهذا الموضوع ، وسميته : **(الحكم النحوى فيما سمى به)٠**

وقد تناولت ما سمى به من الكلمة المعربة أو المبنية أو المركبة فجاء البحث فى مقدمة وتمهيد ، وثلاثة مباحث وخاتمة ٠

المقدمة : وفيها : أهمية الموضوع واختياره ٠

التمهيد ويشمل :

١ – تعريف العلم وأقسامه ٠

٢ – خصائص العلم ٠

المبحث الأول : الحكم النحوى فيما سمى به من المعربات٠

المبحث الثانى : الحكم النحوى فيما سمى به من المبنيات ٠

المبحث الثالث :الحكم النحوى فيما سمى به من المركبات٠

الخاتمة : نتائج البحث وما توصلت إليه٠

تمهيـــد

أولاً : تعريف العلم وأقسامه :

تعريف العلم :

العلم لغة : الجبل الطويل، وقيل : العلم الجبـــل عـــام، والجمـــع : أعلام[١].

والعلم اصطلاحاً : هو ما علق على شيء بعينه غير متنـــاول مـــا أشبهه، ولا يخلو من أن يكون اسماً كزيد وجعفر، أو كنية كأبى عمـــرو، وأم كلثوم، أو لقباً كبطة وقفة[٢].

أقسام العلم :

العلم ينقسم إلى قسمين : علم شخص وعلم جنس ٠

وعلم الشخص ينقسم إلى عدة تقسيمات :

التقسيم الأول : اسم ولقب وكنية ٠

الاسم مثل : زيد، واللقب مثل : بطـــة، وقفـــة، والكنيـــة مثـــل : أبو بكر وأم كلثوم٠

التقسيم الثانى : من حيث الإفراد والتركيب : مفرد ومركب ٠

المفرد مثل : زيد والمركب مثل : عبد الله ، وسيبويه٠

---

(١) ينظر لسان العرب لابن منظور (علم) والقاموس المحيط للفيروز ابادى ١٥٣/٤ ٠

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/١ والتصريح بمضمون التوضيح ١١٣/١ ٠

التقسيم الثالث : من حيث الارتجال والتنقل : منقول، ومرتجل[١].

المنقول مثل : حارث والمرتجل مثل : زيد ٠

ثانياً : خصائص العلم ٠

للعلم عدة خصائص أذكر منها :

١ – العلم لا يتناول مماثلة فى الحقيقة والصورة، وفى بيان ذلك يقول ابن يعيش : " أعلم أن العلم هو الاسم الخاص الذى لا أخص منه ويركب على المسمى لتخليصه من الجنس بالاسمية فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم، ولا يتناول مماثلة فى الحقيقة والصورة لأنه تسمية شيء باسم ليس له فى الأصل أن يسمى به على وجه التشبيه"[٢].

٢ – الأعلام لا تفيد معنى، ويدل على ذلك أنها تقع على المعنى ومخالفه وقوعاً واحداً نحو : زيد، فإنه يقع على الأسود والأبيض ، والطويل والقصير[٣].

٣ – الأعلام ليست مفيدة بل يمكن تبديلها وتغييرها بينما أسماء الأجناس تكون مفيدة ، وذلك لأن كلمة "زيد" مثلاً يصح أن تكون علماً على الرجل والمرأة٠

بينما أن اسم الجنس نحو : رجل ٠ يفيد صيغة مخصوصة ولا يقع على المرأة[٤].

---

(١) ينظر شرح المفصل ٢٧/١ والتصريح١١٤/١، ١١٥ ٠

(٢) ينظر شرح المفصل ٢٧/١ ٠

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٧/١ ٠

(٤) المرجع السابق ٢٧/١ ٠

٤ – الأعلام يمكن تبديلها وتغييرها إذ يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر، ومن بكر إلى محمد، ولا يلزم ذلك تغيير فى اللغة[١].

وهذا يخالف اسم الجنس فإنه لا يجوز تسمية الرجل فرساً أو الفرس جملاً، وإذا فعلت كان ذلك تغييراً فى اللغة.

٥ – الأعلام وضعت اختصاراً قال ابن يعيش : " وإنما وضعت الأعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ألا ترى أنه لولا العلم لاحتجبت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدد صفاته حتى يعرفه المخاطب فأغنى العلم عن ذلك أجمع"[٢].

٦ – أن الأعلام تأتى كثيراً أحكامها مخالفة لأحكام أسماء الأجناس ، وقد سبق بيان بعض المخالفات[٣].

٧ – من خصائص الأعلام سقوط التنوين عنها إذا وصفت بابن واتباعها إياه ، لأنها ممنوعة من الصرف[٤].

٨ – الاسم يخالف المسمى ودليل ذلك أنهم قد أضافوا الاسم إلى المسمى مبالغة فى البيان (لأن الجمع بينهما أكثر من إفراد أحدهما بالذكر، وفى ذلك دليل من جهة النحو[٥] لأن الاسم عندهم غير المسمى إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه وكان فى إضافة الشىء إلى نفسه، فالاسم هو

---

(١) المرجع السابق ٢٧/١ .

(٢) المرجع السابق ٢٧/١ .

(٣) ينظر الخصائص لابن جنى ١٥٧/١ .

(٤) ينظر المتبع فى شرح اللمع للعكبرى ٧١١/٢، ٧١٢ .

(٥) ينظر شرح المفصل ١٢/٣ .

اللفظ المعلق على الحقيقة عينا كانت تلك الحقيقة أو معنى تمييزاً لها باللقب ممن يشاركها فى النوع والمسمى تلك الحقيقة وهى ذات ذلك اللقب أى صاحبه ٠

٩ – يجوز دخول "أل" على الأعلام نحو : النضر، النعمان وهما علمان منقولان، ومثال المرتجل : السموأل واليسع وفى الأعلام الغالبة نحو : الأعشى فلا تجرد هذه الأعلام من "أل" (لأن الأداة فيها مقصودة فى التسمية قصد همزة : أحمد وياء : يشكر وتاء : تغلب)[١]، فهذه الأعلام أحق بعدم التجرد ٠

وهناك أعلام لا تفارقها "أل" نحو : الفرقدين وهى الأعلام الملازمة للتثنية والجمع نحو : عرفات قال ابن مالك : "ثم إن العلم المسمى به ما لا يفترق أن لازم لفظه التثنية كالفرقدين أو الجمع كعرفات، وأذرعات فله من مصاحبة الألف واللام وعدمها ما لعلم مسمى به مفرد فللفرقدين ما للدبران، وكذا السرطان غالباً وقريشيان وأذرعات بمنزلة المسمى به مجرداً مع الإفراد لفظاً ومعنى"[٢]٠

١٠ – كثيراً من المعربات والمبنيات إذا صارت علماً غيرت قال سيبويه : " وجميع هذا إذا صار شىء منه علماً أعرب وغير وجعل كحضرموت كما غيرت أولاء، وذا ومن والأصوات ولو ونحوها حين كن علامات"[٣]٠

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٧٦/١ ٠

(٢) ينظر المرجع السابق ١٨٢/١ ٠

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٠٠/٣ ٠

ومن هذا المنطلق كان بحثى فى هذا الموضـــوع أن أتتبـــع هـــذه التغييرات ولكن أتناول بعض التغييرات التى تطرأ بسبب التسمية وأقـــوم بدراستها دراسة نحوية٠

المبحث الأول

الحكم النحوى فيما سمى به من المعربات

سأعرض فى هذا المبحث الحكم النحوى فيما سمى به من المعربات ومما يجدر الإشارة إليه أن أغلب المسائل التى عثرت عليها مما سمى به من المعربات كانت متضمنة فى باب الممنوع من الصرف وذلك لأن أثر التسمية على الكلمة وصيرورتها علماً يترتب عليه الحكم عليها بالمنع من الصرف تارة، أو الصرف وفقا لموافقتها لضوابط المنع من الصرف ٠

ويمنع الاسم من الصرف فلا يدخله الجر ولا التنوين لمشابهته للفعل وموانع الصرف هى علتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقام العلتين ٠

فما يقوم مقام علتين اثنان :

أحدهما : ألف التأنيث مقصورة كانت نحو : حبلى أو ممدودة نحو : صحراء ٠

والثانى : الجمع المتناهى مثل : مساجد، ومصابيح ٠

أما ما يمنع من الصرف لعلتين، فإنه يمنع الاسم من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون والوصفية ووزن الفعل، والوصفية والعدل٠

ومما يمنع من الصرف لعلتين أيضا العلمية والتركيب والعلمية وزيادة الألف والنون، والعلمية، والتأنيث، والعلمية والعجمة، والعلمية ووزن الفعل[١].

ولعل من المفيد هنا أن أشير أيضا إلى أن ما يمنع من الصرف للعلمية وعلة أخرى إذا نكر فإنه يصرف لزوال أحد سببيه وهو العلمية[٢].

ما سمى به من المثنى والجمع :

١ – ما سمى به من المثنى ٠

إذا سمى بالمثنى فإنه يعرب إعراب المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء يقول سيبويه : " فإذا سميت رجلاً برجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول : هذا رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين"[٣].

٢ – ما سمى به من جمع المذكر السالم :

إذا سمى بجمع المذكر السالم فإنه يعرب بإعراب جمع المذكر السالم فإذا سميت رجلا بمسلمين فيقال : هذا مسلمون، ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين كما كان ذلك فى المثنى قال سيبويه : " كما تقول : هذا

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢٩٣، ٣١٠ ٠

(٢) المرجع السابق ٢/٣١٠ ٠

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٢٣٢ وانظر المقتضب للمبرد ٤/٣٦، ٣٧ ٠

مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين فهذه الياء والواو بمنزلة اليـــاء والألف"[١].

هذا هو الوجه المشهور وزاد بعض النحـــويين أوجـــه أخرى وهى :

أ – أن يجرى مجرى "غسلين" فيلزم الياء فـــى الرفـــع والنصـــب والجر، ويعرب بالحركات على النون منونة[٢].

ب – أن يجرى مجرى " عربون" فيلزم الواو فى الرفع والنصـــب والجر، ويعرب بالحركات على النون منونة ومنه قول الشاعر :

طـــال ليلـــى وبـــت كـــالمجنون

واعترتنـــى الهمـــوم بالمـــاطرون

ج – أن تلزمه الواو وفتح النون[٣].

٣ – ما سمى به من جمع المؤنث السالم :

إذا سمى بجمع المؤنث السالم فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه :

الأول : أن يعرب إعراب جمع المؤنث السالم فيكون على ما كـــان عليه قبل التسمية مع تنوينه ٠

الثانى : أن يعرب إعراب جمع المؤنث السالم ولا ينون ٠

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٣٢/٣، ٣٩٢، ٣٩٣ ، وشرح المفصـــل ٤٦/١، والمقتضـــب ٢٧٩/٢ ٠

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٣٦/٤، ٣٨ ٠

(٣) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام٥٣/١-٥٥ ٠

الثالث : أن يعرب إعراب الممنوع من الصرف، وروى بالأوبه الثلاثة[١] قوله[٢] :

تنورتها من أذرعات وأهلها

بيثرب أدنى دارها نظر عالى

وإذا سميت امرأة "بمسلمات" فإنها لا تكون ممنوعة من الصرف لأن التاء أشبهت ياء التثنية والجمع والتنوين صار بمنزلة نون المثنى والجمع قال سيبويه: " إلا ترى إلى " عرفات" مصروفة فى كتاب الله عز وجل،وهى معرفة الدليل على ذلك قول العرب : هذه عرفات مبارك فيها، ويدلك أيضا على معرفتها أنك لا تدخل فيها ألفاً ولاماً وإنما "عرفات" بمنزلة " أبانين" وبمنزلة "جمع"[٣].

وإذا سمى رجل بجمع المؤنث السالم يجوز تثنيته لانه لا يؤدى ذلك إلى اجتماع أداتين قال سيبويه : " لأنه لا يكون فيها رفعان ولا نصبان ولا جران فهى بمنزلة ما فى آخره هاء فى التثنية والجمع بالتاء، وذلك قولك فى أذرعات : أذرعاتان، وفى تمرات اسم رجل : تمراتان، فإذا جمعت بالتاء قلت : تمرات ، تحذف وتجئ بتاء أخرى كما تفعل ذلك بالهاء إذا قلت : تمرة وتمرات"[٤].

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٦٩/١ .

(٢) قائلة : امرؤ القيس والبيت من بحر الطويل انظر المقتضب للمبرد ٣٣١/٣، ٣٣٣، ٣٦/٤، ٣٨ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٣٣/٣ .

(٤) المرجع السابق ٢٩٣/٣ وينظر المقتضب للمبرد ٣٩/٤ .

نخلص من ذلك أن المثنى والجمع بنوعيه إذا سمى بهما لم يجز تثنيتهما ولا جمعهما حتى لا يجتمع أداتان للتثنية أو أداتان للجمع.

قال سيبويه : "هذا باب لا يجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء، والنون، وذلك نحو : عشرين وثلاثين والاثنين لو سميت رجلا بمسلمين قلت : هذا مسلمون، أو سميته برجلين قلت : هذا رجلان . لم تثنه أبداً ، ولم تجمعه كما وصفت لك من قبل أنه لا يكون فى اسم واحد رفعان ولا نصبان ولا جران ولكنك تقول : كلهم مسلمون ، واسمهم مسلمون، وكلهم رجلان، واسمهم رجلان"(١).

وأيضا قرر النحاة أن أكثر ما يجئ مما سمى بالمثنى والجمع بنوعيه يأتى فى الأماكن من الجبال والبقاع التى لا تفارق بعضها بعضاً نحو : أباتين، وعرفات ، وأذرعات ، فأباتان جبلان متقابلان متصل أحدهما بالآخر فلما كانا متصلين لا يفارق واحد منهما صاحبه وحال كل واحد منهما يتعرف دون الآخر جريا مجرى الشىء الواحد نحو : يثرب، ويذبل فخصا باسم علم(٢).

ومما سبق أيضاً يتضح أن المثنى والجمع بنوعيه بعد التسمية لا يختلف حكمهما عما قبل التسمية بيد أنه أضيف إليه بعض الأوجه الإعرابية التى لم تكن له قبل التسمية بها.

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٣٩٢، ٣٩٣ .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٦ .

٤ – التسمية بجمع التكسير لمذكر :

ورد فى الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث أنه إذا سمى مذكر بجمع تكسير كخروق، أو كلاب، أو جمال ، أو عنوق فإن حكمه أن يصرف وذلك لأن هذا الجمع ليس مؤنثاً متأصل التأنيث لأنه جمع لمذكرين فهو تأنيث حادث قال سيبويه مدللاً على عدم التأنيث فى هذا الجمع : " ألا ترى أنك تقول : هم رجال، فتذكر كما ذكرت فى الواحد فلما لم يكن فيه علامة التأنيث٠٠٠ فإن قلت ما تقول فى رجل يسمى بعنوق فإن عنوقا بمنزلة خروق، لأن هذا التأنيث هو التأنيث الذى يجمع به المذكر وليست كتأنيث عناق، ولكن تأنيثه تأنيث الذى يجمع المذكرين، هذا التأنيث الذى فى "عنوق" تأنيث حادث فعنوق البناء الذى يقع للمذكرين والمؤنث الذى يجمع المذكرين"[١]٠

وعلى ذلك فلا يجوز أن تمنع هذه الجموع من الصرف للعلمية والتأنيث٠

٥ – تسمية الرجل باسم جمع مؤنث :

إذا سميت رجلاً بما لا واحد له فإنه يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث لأن تأنيثه كتأنيث الواحد نحو : إبل، وغنم ٠

قال سيبويه : " وأما ما كان اسماً لجمع مؤنث لم يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد لا تصرفه اسم رجل، نحو : إبل، وغنم، لأنه ليس له

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٢٣٩ ٠

واحد، يعنى : إنه إذا جاء اسماً لجمع ليس له واحد كسر عليه فكان ذلك الاسم على أربعة أحرف لم تصرفه اسماً لمذكر"[١].

٦ – تسمية الرجل بالعدد ثمان :

إذا سميت رجلاً بثمان فإنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث قال سيبويه: " وإن سميت رجلا ثمان لم تصرفه لأن ثمان اسم لمؤنث كما أنك لا تصرف رجلا اسمه ثلاث لأن ثلاث كعناق"[٢].

ويظهر من كلام سيبويه أن ثلاث ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث مثلها مثل عناق إذا سمى بها رجل.

٧ – تسمية امرأة بجعفر ومالك :

إذا سميت امرأة بجعفر ومالك فإنهما يمنعان من الصرف للعلمية والتأنيث الناشىء عن تسمية المؤنث بهما، فإذا حذف منهما التأنيث الناتج عن صيرورتهما اسما لمؤنث فإنهما يصرفان .

بخلاف "يوسف، وإبراهيم" فإنهما ممنوعان من الصرف للعلمية والعجمة، فإذا سمى بهما مؤنثاً فهما ممنوعان من الصرف أيضاً دون أن يؤثر التأنيث هنا، فإذا حذف منهما التأنيث فإنهما ما زالا ممنوعين من الصرف قال ابن جنى : "... أنه جعله على صورة ما إذا حذف منه سبب من أسباب الفعل بقى بعد ذلك غير مصروف أيضاً، ألا تراك لو حذفت من "يوسف" اسم امرأة التأنيث فأعدته إلى التذكير لأقررته أيضاً على ما كان عليه من ترك الصرف ، وليس كذلك امرأة سميتها بجعفر

---

(١) المرجع السابق ٣/٢٤٠ .

(٢) المرجع السابق ٣/٢٣٦ .

ومالك ، ألا تراك لو نزعت عن الاسم تأنيثه لصرفته لأنك لم تبق فيه بعد إلا شبهاً واحداً من أشباه الفعل"[١].

وعلى ذلك لما كان التأنيث هو الأثر الثالث أو السبب الثالث لمنع الصرف إذا حذف فإنه يبقى اللفظ بعده ممنوعاً من الصرف.

أما إذا كان التأنيث هو السبب الثانى لمنع الصرف فإذا حذف التأنيث لم تعد الكلمة ممنوعة من الصرف بل تصرف قال سيبويه : " ألا ترى أنك لو سميت مؤنثاً بمذكر خفيف لم تصرفه كما لم تصرف المذكر إذا سميته بعناق ونحوها"[٢].

٨ – إذا سميت رجلا بثلاثى مؤنث نحو قدم :

إذا سميت رجلاً بثلاثى مؤنث صرف ساكن الوسط أو متحركه نحو كلمة "قدم" إذا سميت بها رجلاً، والعلة فى ذلك أن المذكر أخف من المؤنث ، والثلاثى أخف من الرباعى ، وأجاب العكبرى عن العلة فى صرف الثلاثى المسمى به وترك صرف الرباعى فى نحو رجل سمى "بسعاد" أو "زينب" قال : " فإن قيل لو كان كما زعمت لصرفت رجلاً سميته بـ "سعاد وزينب" ونحوهما من الرباعى ، وقد أجمعوا على ترك صرفه قيل : هذا لا يلزم لأن الرباعى ثقيل لفظه بالحرف الزائد على الثلاثى فصار كالذى فيه تاء التأنيث"[٣].

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ١٧٩/١ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٢٤٢/٣ ، وينظر المتبع فى شرح اللمع٥٧٤/٢ .

(٣) ينظر المتبع فى شرح اللمع للعكبرى ٥٧٤/١ وينظر كتاب سيبويه ٢٣٥/٣ وشرح المفصل ٦٠/١ .

وهكذا نجد أن النحويين قد صرفوا الثلاثى المسمى به رجلاً ومنعوا صرف الرباعى إذا سمى به رجلا ٠

٩ – إذا سمى رجل بأرطى وحنطى :

إذا كانت كلمتا "أرطى" و"حنطى" نكرتين فإنهما يصرفان لأن الألف فيهما زائدة للإلحاق ، أما إذا سمى بهما رجلاً فإنهما يمنعان من الصرف للعلمية وشبه الألف بألف التأنيث قال ابن يعيش : " ما أشبه ذلك من الأسماء المذكرة التى فى آخرها ألف زائدة فهى تنصرف فى النكرة نحو : هذا أرطى ورأيت أرطى، ومرت بأرطى، تنوينه دليل على تذكيره وصرفه، فإن سميت به رجلاً لم ينصرف للتعريف وشبه ألفه بألف التأنيث من حيث أنها زائدة ، وأنها لا تدخل عليها تاء التأنيث لأن العلمية تحظر الزيادة كما تحظر النقص فتقول : هذا أرطى مقبلا من غير تنوين"(١)٠

وهكذا نجد أثر العلمية فى الكلمة فقد كانت قبل التسمي بها مصروفة ثم كانت بعد التسمية بها ممنوعة من الصرف، ومما يؤكد ذلك أن سيبويه أدرج هذه الكلمات فى "باب ما لحقته الألف فانصرف فى النكرة ولم ينصرف فى المعرفة"(٢)٠

١٠ – إذا سمى الرجل بفعل :

إذا سمى الرجل بفعل، فإما أن يمنع من الصرف، وإما أن يصرف٠

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦٠/١ ٠

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢١٠/٣، ٢١٢ وشرح ابن عقيل٣٠٦/٢ ٠

أولاً : ما يمنع من الصرف :

يمنع من الصرف إذا كان على أربعة أخرى، والأول زائد نحو : أفعل، وتفعل نحو : ألبب، وتنضب، وتألب قال سيبويه : " فإذا سميت رجلاً بإثمد لم تصرفه، لأنه يشبه إضرب، وإذا سميت رجلاً بإصبع لم تصرفه، لأنه يشبه إصنع، وإن سميته بأبلم لم تصرفه لأنه يشبه أقتل"(١).

وإذا سميت رجلاً بإضرب، أو أقتل أو أذهب لم تصرفه، ويترتب على ذلك أن تقطع همزات الوصل لأنها صارت بمنزلة الأسماء.

وعلى ذلك فإن هذه الأفعال غيرت عن حالها فهى ترفع وتنصب وتقطع الألف لأن الأسماء لا تكون همزتها وصلاً إلا فى الألفاظ المسموعة بيد أنه لا يجوز فيها تغيير البناء(٢).

وإن سميت رجلاً هراق أو هرق فإنه يكون ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل لأن الهاء زائدة، وإن سميت رجلاً بتفاعل نحو : تضارب ثم صغر فيقال : تضيرب فإنه يكون ممنوعاً من الصرف لأنه يصير بمنزلة : تغلب .

وإذا سميت رجلا بأجادل ثم صغر فقيل : أجيدل مثل : أميلح فإنه يصير ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل(٣).

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/١٩٦، ١٩٧ .

(٢) المرجع السابق ٣/١٩٦، ١٩٧ وينظر شرح ابن عقيل ٢/٣٠٥، ٣٠٦ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٢٠٠ .

وإذا سميت رجلاً " بضربن أو يضربن" فإنه ليس له نظير في الأسماء قال سيبويه : " لأنك إن جعلت النون علامة للجمع فليس في الكلام مثل جعفر، فلا تصرفه، وإن جعلته علامة للفاعلات حكيته فهو في كلا القولين لا ينصرف"(١).

ثانياً : ما ينصرف :

ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً، إذا كان الفعل ليس أوله زائداً، فإنه ينصرف كما لو سميت رجلاً بضارب وأنت تأمر أو سميته بضارب وكذلك ضرب، لأنه لم تجئ في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل أن تأتي في الأسماء(٢).

قال سيبويه : " سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كعسباً، وإنما هو فعل من الكعسبة، وهو العدو الشديد مع تداني الخطا"(٣).

ويوضح سيبويه الذي ينصرف من الأفعال المسمى بها أيضا فيقول : " فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة، وله مثال في الأسماء انصرف فإن تسميته باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف"(٤).

ومما ينصرف أيضاً إذا سمي به رجلاً ، إذا سمي رجل "مسلمين" فإنه يقال : مسلمين بالنون، وتصرف قال سيبويه : " لأنها صارت بمنزلة

---

(١) المرجع السابق ٣/٢١٠ وينظر شرح ابن عقيل ٢/٣٠٥ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٢٠٦ .

(٣) المرجع السابق ٣/٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٤) المرجع السابق ٣/٢٠٩، ٢١٠ وينظر شرح المفصل ١/٦٠، ٦١ .

الأسماء وصرت كأنك سميته بمثل تمرين، وإنما فعلت هذا بهذا حيث لم يكن علامة للإضمار، وكان علامة للجمع كما فعلت ذلك بضربت حين كانت علامة للتأنيث فقلت : هذا ضر به قد جاء"[١].

١١ – التسمية بأفعل التفضيل :

إذا سمى رجل بأفعل التفضيل فإن اقترن "بمن" فإنه يكون ممنوعاً من الصرف للوصفية ووزن الفعل .

أما إذا كان بغير "من" فإنه يصرف فى النكرة.

قال سيبويه : " اعلم أنك إنما تركت صرف "أفعل منك" لأنه صفة فإن سميت رجلاً بأفعل هذا بغير منك، صرفته فى النكرة، وذلك نحو : أحمر، وأصغر وأكبر، لأنك لا تقول : هذا رجل أصغر، ولا هذا رجل أفضل، وإنما يكون هذا صفة بمنك، ولو سميته أفضل منك لم تصرفه"[٢].

١٢ – إذا سمى رجل بالأسماء الأعجمية :

إذا سميت رجلاً باسم أعجمى بعد صيرورته نكرة فإنه ينصرف وذلك نحو : اللجام والديباج قال سيبويه : " اعلم أن كل اسم أعجمى أعرب وتمكن فى الكلام فدخلته الألف واللام وصار نكرة فإنك إذا سميت به رجلاً صرفته إلا أن يمنعه من الصرف ما يمنع العربى، وذلك نحو : اللجام والديباج، واليرنوج والنيروز، والفرند، والزنجبيل، والأرندج، والياسمين فيمن قال : ياسمين كما ترى والهريز والآجر"[٣].

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٢) المرجع السابق ٣/٢٠٩ ، ٢١٠ ، وينظر شرح المفصل ١/٦٠، ٦١ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٢٣٤ .

وهكذا نرى أن سيبويه لا يجد فى هذه الأسماء ما يمنعها من الصرف بعد التسمية بها فإنها ليست بمنزلة شيء ترك صرفه من كلام العرب إلا إذا كانت معرفة وسمى بها فإنها تمنع من الصرف[١].

١٣ – إذا سمى رجل بمران :

إذا سميت رجلاً بمران ــ بضم الميم وتشديد الراء المفتوحة ــ فإنه ينصرف قال العكبرى : " فإن سميته بمران صرفته لأن نونه أصلية لأن المران القنا وسمى بذلك للينه وهو من معنى المرانه والتمرن، ومنه المارن، لأنه من الأنف لو قيل النون فيه زائدة ، ويكون مأخوذاً من المرارة أو المراور لأن القناة سريعة المرو لأن ما تمرن كان كثير المرور"[٢].

هذا وقد أشار العكبرى إلى رأى سيبويه فى صرف مران وقد علل سيبويه صرف كلمة "مران" إذا سمى بها لأن النون أصلية قال سيبويه : " وسألت الخليل عن رجل يسمى مرانا فقال : اصرفه ، لأن المران إنما سمى للينه" فهو فعال كما يسمى الحماض لحموضته، وإنما المران اللين"[٣].

---

(١) المرجع السابق ٣/٢٣٥ .

(٢) ينظر المتبع فى شرح اللمع ٢/٥٧٧ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٢١٨ .

١٤ – إذا سمى رجل برمان :

إذا سميت رجلاً برمان فإنه لم يصرف، لأن الألف والنون ليستا زائدتين قال سيبويه : " وسألت عن رمان" فقال : لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف"[١].

ووضح العكبرى العلة فى ترك الصرف فى كلمة "رمان" قال العكبرى : " فإن سميت رجلاً " برمان" لم تصرفه فى قول سيبويه لأنه أخذه من الرم، وهو الإصلاح ، ومعنى الرم فى الرمان ظاهر، لأنه يرم المعدة ، وإن قيل إنه مرموم أى منضود صالح النضد كإن اشتقاقاً حسناً، وقال قوم : النون فيه أصل، وهو مأخوذ من رمن بالمكان إذا أقام"[٢].

١٥ – إذا سمى رجل بمثنى وثلاث ورباع :

إذا سميت رجلاً بمثنى وثلاث ورباع ونظائرها فإنها تنصرف لزوال الوصفية عنها إذ التسمية أزالت معنى العدد فأصبح فى هذه الكلمات سبب واحد هو العلمية فلم يمنعها من الصرف.

قال ابن يعيش : " فإن نكرته بعد التسمية لم ينصرف على قياس قول سيبويه لأنه أشبه حاله قبل النقل وينصرف على قياس قول أبى الحسن لخلوه من سبب البتة، وحكى أن ابن كيسان قال : قال أهل الكوفة : مثنى وموحد بمنزلة عمر اسم رجل"[٣].

---

(١) المرجع السابق ٣/٢١٨ .

(٢) ينظر المتبع فى شرح اللمع ٢/٥٧٧ .

(٣) ينظر شرح المفصل ١/٦٢، ٦٣ .

١٦ – إذا سمى رجل بصيغة منتهى الجموع :

إذا سميت رجلاً بالجمع المتناهى أو بما ألحق به لكونه على زنته كشراحيل، فإنه يمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة قال ابن عقيل معللاً : " لأن هذا ليس فى الآحاد العربية ما هو على زنته فتقول فيما اسمه مساجد أو مصابيح او سراويل : هذا مساجد، ورأيت مساجد، ومررت بمساجد"(١).

أما إذا حقرت صيغ منتهى الجموع فإنها تصرف لأنه قد غير بناؤها قال سيبويه : " واعلم أنك إذا سميت رجلاً مساجد ثم حقرته صرفته لأنك قد حولت هذا البناء ، وإن سميته حضاجر ثم حقرته صرفته لأنها إنما سميت بجمع الحضجر سمعنا العرب يقولون : أوطب حضاجر، وإنما جعل هذا اسماً للضبع لسعة بطنها"(٢).

١٧ – تسمية السورة باسم مذكر :

إذا سميت سورة باسم مذكر كتسميته السورة بـ " هود" و"نوح" فإنهما يمنعان من الصرف للعلمية والتأنيث قال سيبويه : " وإن جعلت هوداً اسم السورة لم تصرفها، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو، والسور بمنزلة النساء والأرضدين، وإذا أردت ان تجعل اقتربت اسما قطعت الألف كما قطعت ألف إضرب حين سميت به الرجل حتى يصير بمنزلة نظائره من الأسماء نحو : إصبع"(٣).

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٣٠٢/٢ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٢٨/٣، ٢٢٩ .

(٣) المرجع السابق ٢٥٦/٣ .

ويقول سيبويه أيضاً : " وقد يجوز أن تجعل "نوح" اسماً ويصير بمنزلة امراة سميتها بعمرو، وإن جعلت "نوح" اسما لها لم تصرفه"[١].

وكذلك أشار سيبويه إلى ان "حم" إذا سمى بها سورة فإنها تمنع من الصرف للعلمية والعجمة قال : " وأما "حم" فلا ينصرف جعلته اسماً للسورة أو أضفته إليه لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي نحو : هابيل، وقابيل، وقال الشاعر وهو الكميت:

وجدنا لكم في آل حاميم آية

تألها منا تقى ومعرب"[٢]

---

(١) المرجع السابق ٣/٢٥٧ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٢٥٧ .

المبحث الثانى

الحكم النحوى فيما سمى به من المبنيات

كما جاء التسمية بالكلمات المعربة والتى سبق بيانها فى المبحث السابق وظهر الحكم النحوى فيها بعد التسمية بها من حيث الصرف أو منع الصرف أعرض فى هذا المبحث الحكم النحوى فيما سمى به من الكلمات المبنية وأبدأ بذكر التسمية ببعض الأسماء المبنية ثم التسمية بالحروف ٠

التسمية بالأسماء المبنية :

جاء التسمية " بقبل" ، و"بعد" و"حيث" وبعض أسماء الاستفهام فإن سميت امراة "بحيث" ، و"قبل" و"بعد" فيقال : هذه حيث، وجاءتنى قبل، وعندى بعد، فالضمة فيها ليست ضمة بناء، وإنها هى ضمة إعراب، وقد كانت قبل التسمية بهذه الأسماء ضمة بناء[١]٠

ومثلها التسمية بأسماء الاستفهام نحو : أين، وكيف إذا سمى بأحدهما امرأة فإن فتحتها صارت بعد التسمية فتحة إعراب ٠

ومثلهما التسمية "بأمس" ، و"جير" فالكسرة فيهما صارت بعد التسمية بهما كسرة إعراب بعد أن كانت قبل التسمية بناء وإذا سمى "بهؤلاء" فتقول فى الجر : مررت بهؤلاء كانت كسرة الهمزة بعد التسمية به هى الكسرة قبل التسمية به[٢]٠

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ٢/٩٩ ٠

(٢) المرجع السابق ٢/٩٩ ٠

والعلة فى أن " هؤلاء" خالفت " أمس، وجير" أن هؤلاء مما يجب بناؤه، فيحكى بعد التسمية به على ما كان من قبل التسمية لأنه يشبه الجملة كرجل سميته بـ "لعل" فإنك تحكى الاسم لأنه حرف ضم إليه حرف ، وهو عل ، ضمت إليه اللام كما أنك لو سميت " بأنت" لحكيته أيضا فقلت : رأيت أنت، ولعل ، فكانت الفتحة فى التاء بعد التسمية به هى التى كانت فيه قبلها)[١].

وهكذا يعلل ابن جنى بقاء هذه الأسماء على حالها بعد التسمية وتحكى دون تغيير لأنها بمثابة التسمية بالجملة.

أما "أولاء" فإنه بعد التسمية يعرب ، فيخالف بذلك حاله بعد التسمية فيقال : هذا أولاء، ورأيت أولاء، ومررت بأولاء والعلة فى ذلك أن أولاء اسم مفرد مثاله " فعال" كغراب وعقاب.

ومما يغير حكمه بعد التسمية أيضاً "هيهات وشتات" .

قال سيبويه : " فإذا لم يكن هيهات ولا هياة علماً لشىء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر"[٢].

وقال سيبويه أيضاً فى "شتان" : " وسألت الخليل عن شتان" فقال : فتحتها كفتحة " هيهات" وقصتها فى غير المتمكن كقصتها ونونها كنون "سبحان" زائدة ، فإن جعلته اسم رجل فهو كسبحان"[٣].

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ١٠٠/٢ .

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٩١/٣ .

(٣) المرجع السابق ٢٩٣/٣ .

التسمية بالحروف :

الحروف كلها مبنية ولكن يتغير حكمها بعد التسمية بها على النحو التالى :

١ – التسمية بحروف الجر :

إذا سميت ببعض حروف الجر مثل : على ، أو إلى ، فإن ألفهما قبل التسمية بهما تعد أصلية غير منقلبة عن أصل، ولكن بعد التسمية بهما فإن ألفهما يعتقد أنها منقلبة عن واو يقول ابن جنى : "فإن نقلتها فجعلتها أ سماء، أو اشتققت منها فعلا استحال ذلك التقدير، واعتقدت فيها ما تعتقده فى المنقلب"(١).

ويظهر ذلك فى التثنية فيقال فى تثنية "على" علوان، وفى "إلى" إلوان، وفى "ألا" ألوان، فاعتقدت فى هذه الألفات مع التسمية بها، وعند الاشتقاق منها الانقلاب، وقد كانت قبل ذلك عندك غير منقلبة(٢)؛ وإذا سمى بها امرأة ، وجمعت بالألف والتاء لقيل : إلوات ولدوات ، فتنقلب واواً(٣).

٢ – الحروف لا تمال إلا إذا سمى بها :

القياس ألا تمال الحروف لأنها جوامد غير متصرفة ، والإمالة ضرب من التصرف ، لأنه تغيير، والحروف غير متصرفة ولا تلحقها تثنية ولا جمع ولا تغيير فلا تصير ألفاتها ياءات(٤).

---

(١) ينظر الخصائص لابن جنى ٢٧٥/١ وشرح المفصل ٦٥/٩ .

(٢) ينظر الخصائص ٢٧٥/١ .

(٣) ينظر شرح المفصل ٦٥/٩ .

(٤) ينظر المرجع السابق ٦٥/٩ .

قال الزمخشرى : " وقد أميل " بلى" ، و"لا" فى : إما لا وياء فى النداء لإغنائها عن الجمل"[١].

وهذا يعنى أنها إذا صارت أسماء أميلت فيمال "حتى" لأن ألفه قد وقعت رابعة فصارت فى حكم المنقلبة عن الياء، وقبل التسمية لا تدخلها الإمالة ، وهى بالتسمية خرجت عن حكم الحرفية (يوجبها ما يوجب الإمالة للأسماء، ويمنعها ما يمنع الإمالة للأسماء)[٢].

٣ – التسمية بالحروف الموضوعة على حرفين :

إذا سمى بالحروف الموضوعة على حرفين فإنها تصير بعد التسمية على ثلاثة أحرف ثم يحذفون حرفاً ويردونه عند التصغير أو الجمع ويصير المحذوف ياء إن كان الحرف مكسوراً ، وواواً إن كان الحرف مضموماً قال سيبويه : " فإذا صارت اسماً صارت من بنات الثلاثة ، لأنه ليس فى الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف، ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة أحرف وهو فى الأصل له ويردونه فى التحقير والجمع"[٣].

---

(١) ينظر المفصل للزمخشرى ص ٣٣٧ .

(٢) ينظر شرح المفصل ٦٥/٩ .

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٢٢/٣ .

المبحث الثالث

الحكم النحوى فيما سمى به من المركبات

أعرض فى هذا البحث الحكم النحوى فيما سمى به من المركبات المنقولة من جملة كالمركب الاسنادى مثل : تأبط شراً ونحوه، أو المنقولة من المركب العددى مثل : خمسة عشر، ونحوه لنرى ما تغير حكمه بعد التسمية عما كان عليه قبل التسمية بهذه المركبات وهناك بعض المركبات إذا سمى بها لم يتغير حالها بعد التسمية عن حالها التى كانت عليه قبل التسمية وبيان ذلك كالتالى :

١ – التسمية بالمركب الإسنادى :

المركب الاسنادى هو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى حتى صارتا كلمة واحدة ، ويكون منقولا من جملة مثل : شاب قرناها أو برق نحره، أو تأبط شراً وغير ذلك ٠

فإذا سمى بهذا النوع من المركبات فيقال : هذا تأبط شراً، وهذا برق نحره، ورأيت تأبط شراً، ورأيت برق نحره، ومررت بتأبط شراً ومررت ببرق نحره دون تغيير[١]٠

ومنه أيضاً إذا سميت رجلاً بذرى حبا قال الشاعر[٢]:

إن لهـــا مركنـــا إرزبـــا

كأنـــه جبهـــة ذرى حبـــا

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٢٦/٣ ٠

(٢) المرجع السابق ٨٥/٢ ٠

فهذا يترك لفظه محلياً لأنه جملة قد عمل بعضها فى بعض فلا تتغير تغير الأسماء المفردة والمضافة٠

ومما يبقى على حالة أيضاً التسمية "ببيت الشعر" أو بـ "له درهمان"٠

قال سيبويه معللاً بقائه على حاله بعد التسمية : "فإن غيره عن حاله فقد ترك قول الناس وقال مالا يقوله أحد"(١)٠

ومن أحكام هذا الاسم المركب :

- أ نه لا يثنى ولا يجمع بل يقال فى الجمع : كلهم تأبط شراً، وفى التثنية : كلاهما ذرى حبا ٠
- أنه لا يضاف إلى شىء بل يقال : هذا تأبط شراً صاحبك، أو مملوكك ٠
- أنه لا يصغر كما أنه لا يصغر قبل أن يكون علماً ، فلو سميت رجلاً " زيد أخوك" لم تحقره ٠
- أنه يحتاج فى الابتداء به وغير ذلك من القواعد النحوية إلى ما يحتاج إليه "زيد" ويستغنى بعد التسمية عما كان يستغنى عنه فيعامل "هذا زيد" اسم رجل معاملة "زيد" ٠
- أنه لا يرخم ولا ينسب ٠

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٨٥ ٠

٢ – التسمية بالمركب العددى :

إذا سميت رجلاً بالمركب العددى مثل : خمسة عشر أو اثنا عشر فمن حيث البناء والإعراب فيه وجهان :

أحدهما : أن تعربه فتضم راء " عشر" فى الرفع وتفتح فى النصب والجر، ويجرى مجرى الممنوع من الصرف نحو : بعلبك ، ومعد يكرب وعن علة ذلك قال ابن يعيش " " لزوال معنى العطف، وعلى هذا إذا أضفت صرفته ودخله الجر نحو : جاءنى خمسة عشرك، ورأيت خمسة عشرك، ومررت بخمسة عشرك"[١].

الوجه الثانى : أن تبنيه بعد التسمية وعن علة ذلك قال ابن يعيش : " لأن التركيب والبناء وقع قبل التسمية، فلما سميت بهما حكيت حالهما قبل التسمية"[٢].

وبناء عليه فإن الوجه الأول تغير فيه حكم هذا المركب العددى بعد التسمية عما كان عليه قبل التسمية ، وقد رجح هذا الوجه بعض النحويين[٣].

أما الوجه الثانى فبقى فيه هذا المركب العددى بعد التسمية بلا تغيير ٠

---

(١) ينظر شرح المفصل ١١٤/٤ ٠

(٢) ينظر شرح المفصل ١١٤/٤ وينظر المفصل ص ١٧٦ ٠

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٣٠٧/٣ ٠

أما التسمية "باثنا عشر" فقد ذكر الخليل أن "اثنا عشر" إن صارت اسماً فإنها تخالف "خمسة عشر" من أنه لا بد أن تبقى على حالها قبل التسمية ، وذكر فى علة ذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيقال فى الرفع : اثنا، وفى النصب والجر: اثنى وأما "عشر" فإنها بمنزلة النون ٠

وأيضاً فإنها قبل أن تصير علماً لا يجوز فيها الإضافة مخافة أن تلتبس بالاثنين فيذهب علم العدد ٠

أما إذا صارت علماً على رجل ثم أضيفت حذفت "عشر" لأن العدد غير مقصود فليس هذا موضعاً للالتباس(١)٠

بينما لم يفرق ابن يعيش بين "خمسة عشر" و"اثنا عشر" وغيرهما من المركبات العددية إذا سمى بها ٠

من جميع ما سبق يتضح أن المركبات العددية إذا سمى بها فإنه يختلف حكمها عما كانت عليه قبل التسمية٠

٣ – التسمية بالموصول وصلته :

إذا سمى بالموصولات فقط دون صلتها فلا بد من إخراج الألف واللام منها نظراً لأنها صارت أعلاماً والاسم الموصول هو منتهى الاسم٠

أما إذا سمى بها وبصلتها فلا تتغير، لأن الاسم الموصول ليس منتهى الاسم (وإنما منتهى الاسم الوصل فهذا لا يتغير عن حاله كما لم

---

(١) المرجع السابق ٣٠٧/٣ ٠

يتغير : ضارب أبوه ٠ اسم امرأة عن حاله فلا يتغير "الذى" كما لم يتغير وصله)[١]٠

وعلى ذلك لا يجوز أن ينادى لأنه بمثابة اسم واحد فيه "أل"[٢]٠

٤ – التسمية بالجار والمجرور :

إذا سمى بالجار والمجرور نحو : من زيد، أو عن زيد، فإنه يتبع موقعه فى الإعراب كما لو كان مفرداً قال سيبويه نقلاً عن الخليل : " أغيره فى ذا الموضع وأصيره بمنزلة الأسماء كما فعل ذلك به مفرداً يعنى "عن، ومن " ولو سميته (قط زيد) لقلت : هذا قط زيد، ومررت بقط زيد ٠ حتى يكون بمنزلة : حسبك لأنك قد حولته وغيرته"[٣]٠

٥ – التسمية بالشىء ومتعلقه :

التسمية بالشىء ومتعلقه نحو : خيراً منك، ومأخوذاً بك، وضارباً رجلاً ، إذا سمى بهذه المركبات رجل فإنها تبقى على حالها التى كانت قبل التسمية بها فيقال : هذا خير منك ، رأيت خيراً منك، ومررت بخير منك أما إذا سمى بها امرأة فإنها تصرف قال سيبويه معللاً ذلك : " من قبل أن "خيرا" ليس منتهى الاسم ولا مأخوذاً ولا ضارباً ألا ترى أنك إذا قلت : ضارب رجلاً ، ومأخوذاً بك، وأنت تبتدىء الكلام احتجت ههنا إلى "الخبر" كما احتجت إليه فى قولك : زيد ، وضارب و"منك" بمنزلة شىء من الاسم فى أنه لم يسند إلى مسند وصار كمال الاسم كما أن المضاف

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٣٣٣ ، ٣/٢٨١ ٠

(٢) ينظر المرجع السابق ٣/٣٣٣ ٠

(٣) المرجع السابق ٣/٣٣٠ ٠

إليه منتهى الاسم وكماله ويدلك على أن ذا ينبغى له أن يكون منوناً : لا خيراً منك لك ولا ضارباً رجلاً لك، فإنما ذا حكاية لأن خيراً منك كلمة على حده كلم يحذف منه فى موضع حذف التنوين من غيره لأنه بمنزلة شىء من نفس الحرف إذ لم يكن فى المنتهى فعلى هذا المثال تجرى هذه الأسماء وهذا قول الخليل"[١].

وهكذا يرى الخليل أن الكلمتين ككلمة واحدة فلم يجز أن تأتى هذه المركبات على الحكاية ٠

٦ – التسمية بالصفة والموصوف :

إذا سمى بالصفة والموصوف فإنه يجرى على ما كان عليه قبل التسمية ويصرف ٠ قال سيبويه : " وذلك قولك : رأيت عاقلة لبيبة يا هذا، ورأيت عاقلاً لبيباً يا هذا، وكذلك فى الجر والرفع منون، لأنه ليس بشىء عمل بعضه فى بعض فلا ينون وينون لأنك إذا نونته نكرة إنما حكيت"[٢].

وهكذا يرى سيبويه أن التسمية بالموصوف وصفته تأتى على الحكاية فلا تغير عن حالها قبل التسمية ٠

---

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٣٢٩ ٠

(٢) المرجع السابق ٣/٣٢٩ ٠

٧ – التسمية بالمتعاطفين :

إذا سمى رجل بـــ "طلحة وزيداً أو عبد الله وزيداً فإنه يحكى على ما كان يجرى عليه هذان الاسمان فيمنع من الصرف "طلحة" ويصـــرف "زيداً" بعد التسمية بهما ، لأن هذا هو حالهما قبل التسمية قال ســـيبويه : " ولو سميته طلحة وزيداً ، أو عبد الله وزيداً ، وناديت نصبت ونونت الآخر ونصبته لأن الأول فى موضع نصب وتنوين"[١].

وعليه فلا يغير المتعاطفين بعد التسمية عن حالهما قبـــل التســـمية **وهكذا ظهر فيما سبق** فى هذا المبحث حكم التسمية بالمركبات فمنها مـــا تغير حكمه النحوى بعد التسمية به عما كان عليه قبل التسمية ومنها ما لم يتغير حكمه بعد التسميه عما كمان عليه قبل التسمية.

---

(١) المرجع السابق ٣/٣٣١ .

الخاتمـــــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسـلام علـى خـاتم الأنبيـاء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين٠

وبعـــــد :

فقد عشت مع بحث لغوى عنوانه : " الحكم النحوى فيما سمى به " وكان ما توصلت إليه من نتائج تتلخص فى الآتى :

١ – أن العلمية لها أثر فى الكلمة، فإن كثيراً من الكلمـات كانـت قبـل التسمية بها مصروفة ثم صارت بعد التسـمية بهـا ممنوعـة مـن الصرف٠

٢ – أن أكثر ما سمى به من المعربات كانت متضمنة فى باب الممنـوع من الصرف ، لأن أثر التسمية على الكلمة وصيرورتها علماً يترتب عليه الحكم عليها بالمنع من الصرف تارة أو الصرف أخرى وفقـاً لموافقتها لضوابط المنع من الصرف٠

٣ – إن المثنى والجمع بنوعيه إذا سمى بهما لا يختلف حكمهما عما قبـل التسمية بيد أنه أضيف إليهما بعض الأوجه الإعرابية التى لم تكـن لهما قبل التسمية بهما ٠

٤ – أن المثنى والجمع بنوعيه إذا سمى بهما لم يجز تثنيتهما ولا جمعهما لأنه لا تجمع فى الكلمة أداتان للتثنية أو أداتان للجمع ٠

٥ – أن أكثر ما جاء مما سمى به المثنى أو الجمع بنوعيـه يـأتى فـى الأماكن من الجبال والبقاع التى لا تفارق بعضها بعضا ٠

٦ – أن التسمية بجمع التكسير لمذكر حكمه أن يصرف لأنه ليس مؤنثاً متأصل التأنيث ، لأنه جمع لمذكر، أما تسمية الرجل باسم جمع مؤنث فإنه يمنع من الصرف لأن تأنيثه كتأنيث الواحد نحو : إبل وغنم ٠

٧ – أن تسمية المؤنث باسم مذكر يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث الناشىء عن التسمية به لمؤنث، أما إذا سميت رجلاً باسم مؤنث فإن كان ثلاثياً نحو : قدم ٠ صرف، وإن كان رباعياً مثل : زينب ٠ منع من الصرف ، وذلك لأن المذكر أخف من المؤنث والثلاثى أخف من الرباعى ٠

٨ – أن المبنيات يتغير حكمها عند التسمية بها وتصير معربة فالأسماء منها تثنى وتجمع، وترفع وتنصب وتجر، والحروف تمال إذا سمى بها بعد أن كانت لا تمال قبل التسمية بها لأنها جوامد٠

٩ – أن التسمية بالحروف الموضوعة على حرفين يتغير حكمها بعد التسمية بأن تصير على ثلاثة أحرف، لأنه ليس فى الدنيا اسم أقل عدداً من ثلاثة أحرف، وإذا حذف منه حرف بعد التسمية فإنه يرد إليه عند التحقير أو الجمع ٠

١٠ – أن المركبات إذا سمى بها لم يتغير حالها كثيراً عما كانت عليه قبل التسمية فالمركب الإسنادى لا يتغير حكمه، أما المركب العددى فقد يتغير حكمه بعد التسمية به فيصير معرباً بعد أن كان مبنياً، وقد يبقى مبنيا كما كان قبل التسمية به٠

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين،،،